الأمم المتحدة

A/64/497/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
10 May 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/64/497). ويقدم استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتوقعات مستكملة تستند إلى المعلومات المتاحة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ويتناول التقرير أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والاشتراكات المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الأنصبة المقررة خلال عام ٢٠٠٩ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، ولكنها كانت أقل بالنسبة لعمليات حفظ السلام، بينما ظلت على حالها بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أقل مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالنسبة لجميع الفئات، باستثناء المحكمتين الدوليتين.

110510 110510 10-35699 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وكانت الأرصدة النقدية في نهاية عام ٢٠٠٩ أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٨ بالنسبة لجميع الفئات، باستثناء عمليات حفظ السلام.

وزادت المبالغ المستحقة للبلدان التي قدمت قوات ومعدات لتبلغ ٧٧٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مما يدل على زيادة الالتزامات الجديدة المتكبدة خلال عام ٢٠٠٩.

ودلت الحالة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على تحقيق تحسينات مقارنة بالحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وانخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بالنسبة لجميع الفئات، بالمقارنة مع ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تكون الأرصدة النقدية إيجابية في نهاية عام ٢٠١٠؛ إلا أن عددا قليلا من بعثات حفظ السلام لا يزال يعاني من عجز نقدي. ولا تزال الاشتراكات المقررة غير المسددة تتركز إلى حد كبير بين قلة من الدول الأعضاء، وستتوقف النتيجة النهائية لعام ٢٠١٠ بدرجة كبيرة على المدفوعات التي تسددها هذه الدول خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٠. ولكفالة اطلاع الدول الأعضاء على حالة الاشتراكات في وقت أفضل وعلى نحو أكثر فائدة، تتاح المعلومات عن حالة الاشتراكات والتي تستكمل بالاستناد إلى المدفوعات التي ترد يوميا عن طريق الموقع الشبكي على الإنترنت.

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير، استكمالا للمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/64/497). كما يتضمن استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتوقعات مستكملة على أساس المعلومات المتاحة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٢ – وتدل الحالة القائمة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على تحقيق تحسينات مقارنة بالحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتدل بعض المؤشرات على استمرار التقدم في مطلع عام ٢٠١٠. إلا أنه لا يزال هناك عجز نقدي يؤثر في عدد قليل من بعثات حفظ السلام.

٣ – وتقاس القوة المالية للأمم المتحدة عادة بأربعة مؤشرات رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والاشتراكات المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا – استعراض الحالة المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

٤ – يبيّن استعراض الحالة المالية حدوث زيادات في مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية (من ٨٨٠ ١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٤٩٩ ٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، والمحكمتين الدوليتين (من ٣١٠ ملايين دولار إلى ٣٤٨ مليون دولار)، وانخفاض في مستوى عمليات حفظ السلام (من ٥٩٩ ٧ مليون دولار إلى ٧٦٥ ٥ مليون دولار)، ولم يطرأ أي تبديل على مستوى المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي ظل على حاله بمبلغ ٣٤١ مليون دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر أقل مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٨. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٨.

٥ – ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٣٨ التي سددت بالكامل جميع اشتراكاتها المقررة المستحقة والواجبة السداد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، للميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وهي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، إريتريا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، بلغاريا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا،

سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، طاجيكستان، فنلندا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، الكونغو، لاتفيا، ليختنشتاين، مدغشقر، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا. وتُحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذو هذه البلدان.

ألف – الميزانية العادية

٦ – كان كل من الأنصبة المقررة والمدفوعات المسددة للميزانية العادية في عام ٢٠٠٩ أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ بمقدار ٦١٩ مليون دولار وبمقدار ٦٩٠ مليون دولار، على التوالي. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة أقل بمقدار ٨٢ مليون دولار، حيث بلغت ٣٣٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مقارنة بمبلغ ٤١٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٧ – بيد أنه لم يتجاوز عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل ١٣٦ دولة عضوا بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، وهو ما يقل بمقدار ١٠ دول عن عددها في عام ٢٠٠٨. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء التي وفت بالكامل بالتزاماتها للميزانية العادية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تسدد كامل اشتراكاتها المقررة على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

٨ – ومن المبلغ الذي ظل غير مسدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقدره ٣٣٥ مليون دولار، كانت نسبة ٩٧ في المائة منه مستحقة على ثلاث دول أعضاء فقط وهي (شيلي والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية)، ونسبة ٦ في المائة مستحقة على بقية الدول الأعضاء الـ ٥٣. وكان هناك ما مجموعه ٧٤ دولة عضوا قد سددت كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٧٦ دولة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٩ – ويجسد الوضع المالي للميزانية العادية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، مقارنة بما كان عليه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الناتج الصافي للانخفاض في الأنصبة المقررة والانخفاض في المدفوعات المقبوضة. وكان هناك انخفاض في الأنصبة المقررة للميزانية العادية لعام ٢٠١٠ بمبلغ ٣٣٣ مليون دولار، بينما لم تنخفض المدفوعات المقبوضة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلا بمبلغ ٢٠ مليون دولار عما كانت عليه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أقل مما كانت عليه منذ عام مضى بمبلغ ٣٩٥ مليون دولار. ويتركز أيضا المبلغ المستحق غير المسدد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وقدره ١ بليون دولار بدرجة عالية بين تسعة بلدان وهي (البرازيل، شيلي، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة، اليونان)، التي استحقت عليها نسبة ٩٤ في المائة من المجموع. ومن الواضح أن النتيجة النهائية لعام ٢٠١٠ ستتوقف إلى حد كبير على ما تتخذه هذه الدول الأعضاء بالذات من إجراءات.

١٠ - وتتألف الموارد النقدية للميزانية العادية من: الصندوق العام الذي تسدد له الاشتراكات المقررة؛ وصندوق رأس المال المتداول، الذي تأذن الجمعية العامة بدفع سلف له بصورة دورية؛ والحساب الخاص. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، كان متاحا للميزانية العادية مبلغ نقدي قدره ٥٢٠ مليون دولار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وصل هذا المبلغ إلى ١,١ بليون دولار، فضلا عن مبلغ قدره ٤٠٠ مليون دولار في الحسابين الاحتياطيين ذوي الصلة (صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص). ويعزى هذا التغير الإيجابي فيما يخص الميزانية العادية إلى الزيادة الصافية في المدفوعات مقابل النفقات في الربع الأول من السنة. وتعزى الزيادة الطفيفة في الحساب الخاص بمبلغ مليوني دولار، بعد أن كان ٢٤٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى الفائدة المتراكمة التي قُيدت فيه. وفي هذه المرحلة، يتوقع أن يكون الرصيد النقدي للميزانية العادية في نهاية السنة إيجابيا. وسيتوقف الوضع النهائي لعام ٢٠١٠ إلى حد كبير على ما تتخذه البلدان التسع المشار إليها أعلاه من إجراءات (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

باء - عمليات حفظ السلام

١١ - لما كان الطلب على أنشطة حفظ السلام بحكم طبيعته أمرا لا يمكن التنبؤ به، فمن الصعب التنبؤ بالنتائج المالية بأي قدر من الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لحفظ السلام فترة مالية مختلفة، تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه عوضا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ ويتم تحديد الأنصبة المقررة بصورة منفصلة لكل عملية؛ ونظرا لأنه لا يمكن تحديد الأنصبة المقررة في الوقت الحالي إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تُحدد لفترات مختلفة على مدار العام. ومن شأن جميع هذه العوامل أن تعقّد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين من جهة أخرى.

١٢ - وكان مجموع المبلغ المستحق غير المسدد لعمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٩ أقل بقليل من ١,٩ بليون دولار، مقارنة بالمبلغ المناظر في نهاية عام ٢٠٠٨ وقدره نحو ٢,٩ بليون دولار. وكان أكثر من ثلثي مبلغ ١,٩ بليون دولار، غير المسدد في نهاية عام ٢٠٠٩، مستحقا على دولتين عضوين (٦٨١ مليون دولار على اليابان، و ٥٢٣ مليون دولار على الولايات المتحدة).

١٣ - ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة أكبر في التقيد التام بمواعيد دفع أنصبتها المقررة. ويود الأمين العام أن يوجه الشكر بصفة خاصة إلى الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٨ دولة التي سددت جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، إريتريا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، بلغاريا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، طاجيكستان، فنلندا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، الكونغو، لاتفيا، ليختنشتاين، مدغشقر، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا.

١٤ - وعلى الرغم من أن النقدية المتاحة لحفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٩، زادت على ٢,٣ بليون دولار، فإن هذا المبلغ قُسِّم بين حسابات منفصلة يتم إمساكها لكل عملية من عمليات حفظ السلام؛ وعلاوة على ذلك، يخضع استخدام تلك النقدية لقيود. فقد قضت الجمعية العامة في قراراتها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام بعدم تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، فإن صلاحيات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام تقصر استعمال هذا الصندوق على العمليات الجديدة وعلى توسيع نطاق العمليات القائمة. ومن مجموع النقدية المتاحة في حسابات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٩، كان هناك مبلغ قدره ٧٢٨ ١ مليون دولار مرصودا للبعثات العاملة، و ٤٥٧ مليون دولار مرصودا للبعثات المغلقة، ورصيد قدره ١٤٢ مليون دولار مرصودا للصندوق الاحتياطي لحفظ السلام.

١٥ - وشهدت الحالة المالية لعمليات حفظ السلام تحسنا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. فقد صدرت بحلول ذلك التاريخ أنصبة مقررة جديدة تقل بدرجة طفيفة عن ٣,٤ بليون دولار. وفي مقابل ذلك، وردت اشتراكات تزيد على ٣,٩ بليون دولار، مما خفض المبلغ غير المسدد من أكثر من ١,٨ بليون دولار إلى أقل من ١,٣ بليون دولار. وفي هذا الصدد، يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٢٤ التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وهي: الاتحاد الروسي، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، بلغاريا، بوركينا فاسو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كازاخستان، كندا، كوبا، لاتفيا، ليختنشتاين، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا.

١٦ - واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، يتوقع أن يصل مجموع المبالغ النقدية المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام عند نهاية عام ٢٠١٠ إلى نحو ٢,٩ بليون دولار مقسمة على النحو التالي: ٢,٤ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، و ٤١٢ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة، و ١٤١ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وقد بنيت هذه التقديرات على أساس الإيرادات والنفقات المتوقعة وعلى أساس الاقتراح بالاحتفاظ بأرصدة نقدية في عمليات حفظ السلام المغلقة.

١٧ - ومن مبلغ الـ ٤١٢ مليون دولار المتوقع توافره في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة في نهاية عام ٢٠١٠، يتصل مبلغ ٢١٨ مليون دولار منه بمبالغ واجبة الدفع نظير التزامات غير مسددة، كالمدفوعات المتعلقة بالقوات والمعدات، مما لا يترك سوى مبلغ ١٩٤ مليون دولار متاح لإمكانية الاقتراض التناقلي لصالح حسابات أخرى، بما في ذلك الميزانية العادية والمحكمتان الدوليتان وعمليات حفظ السلام الجارية. وفي عام ٢٠٠٩، اقتضى الأمر القيام بعملية اقتراض تناقلي من حسابات عمليات حفظ سلام مغلقة لصالح سبع عمليات جارية (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي).

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٨ - تدهورت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين لرواندا ولجمهورية يوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠٩. فقد ارتفعت المبالغ غير المسددة للمحكمتين من ٢٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩. بيد أنه تم استلام مبلغ ١٥,٥ مليون دولار بعد انتهاء عام ٢٠٠٩ بعدة أيام، قبل صدور الأنصبة المقررة لعام ٢٠١٠ للمحكمتين.

١٩ - وكان المبلغ غير المسدد من الأنصبة المقررة البالغ ٣٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩ شديد التركيز، إذ أن دولتين فقط من الدول الأعضاء، كانتا مدينتين بأكثر من ٨١ في المائة من مجموع المبلغ غير المسدد (٢٨ مليون دولار مستحقة على الولايات المتحدة، و ٢ مليون دولار مستحقة على إندونيسيا). ولذا، فإن الكثير سيتوقف على الإجراءات التي تتخذها هاتان الدولتان.

٢٠ - وقد سدد ما مجموعه ١٠٥ دول أعضاء في نهاية عام ٢٠٠٩ كامل أنصبتها المقررة عليها للمحكمتين الدوليتين، فبلغ المستوى نظيره في نهاية عام ٢٠٠٨. ويود الأمين العام أن

يعرب عن تقديره لهذه الدول الأعضاء الـ ١٠٥ التي سددت الأنصبة المقررة عليها بالكامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢١ - وقد تحسنت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠١٠. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ زاد عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمتين بـ ١٢ دولة عن عددها في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ووصلت الأنصبة غير المسددة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى ٨٦ مليون دولار، مما يعكس انخفاض مستوى المبلغ غير المسدد عما كان عليه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وقدره ١٥٨ مليون دولار. بيد أنه استنادا إلى الإسقاطات الحالية، يتوقع أن تصل المحكمتان إلى نهاية السنة بأرصدة نقدية إيجابية. ومرة أخرى، ستتوقف النتيجة الفعلية على ما إذا كانت الدول الأعضاء ستواصل الوفاء بالتزاماتها المالية لهاتين المحكمتين.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٢ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ على ميزانية للمخطط العام لتجديد مباني المقر بمبلغ مجموعه ١,٩ بليون دولار. وقد وافقت الجمعية العامة على الخيارين التاليين لتمويل باقي المشروع:

(أ) سداد الأنصبة المقررة دفعة واحدة، بحيث تسدد الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل في عام ٢٠٠٧، وفقا لمعدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧؛

(ب) سداد الأنصبة المقررة على أساس متعدد السنوات، بحيث تسدد الدول الأعضاء دفعات متساوية على مدى خمس سنوات، وفقا لمعدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧.

٢٣ - وقد اختارت اثنتا عشرة دولة عضوا السداد دفعة واحدة، في حين اختارت بقية الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٠ دولة نظام السنوات المتعددة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، كانت ١٨٦ دولة عضوا قد سددت مدفوعات بلغ مجموعها ١,٤ بليون دولار، ولا يزال هناك مبلغ غير مسدد قدره ١١٧ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من الدول الأعضاء التي لم تختر السداد دفعة واحدة بدفع مبالغ مقدما مجموعها ٥٩ مليون دولار.

٢٤ - وبالإضافة إلى تكلفة المشروع، وافقت الجمعية العامة على إنشاء احتياطي لرأس المال المتداول بمبلغ ٤٥ مليون دولار. وسيمول هذا الاحتياطي بسلف تقدمها الدول الأعضاء، وتقسّم وفقا لمعدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، كانت

١٧٤ دولة عضوا قد سددت بالفعل مبالغ إلى احتياطي رأس المال المتداول بلغ مجموعها ٤٤,٩ مليون دولار.

٢٥ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، كانت ٨٨ دولة عضوا قد سددت بالكامل الأنصبة المستحقة والواجبة السداد، في حين سددت ٩٨ من الدول الأعضاء الأخرى مدفوعات جزئية. ومما يدعو للأسف، أن ٦ دول أعضاء لم تسدد حتى الآن أي مدفوعات للمخطط العام لتجديد المقر.

ثالثا - الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٦ - وصل المبلغ المستحق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ للقوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات إلى ٧٧٥ مليون دولار. ومن المتوقع أن تزداد الالتزامات الجديدة في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى زيادة نشر قوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونشر وحدة عسكرية إضافية ووحدات إضافية من الشرطة المشكلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يقابلها جزئيا، تقليص القوام العسكري المأذون به لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٢٧ - ومع مراعاة الالتزامات الجديدة المسقطة بمبلغ ٢,١ بليون دولار والمدفوعات المسقطة بمبلغ يقل قليلا عن ٢,٤ بليون دولار، فمن المتوقع أن ينخفض الدين إلى ٥٢٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠. وقد وصل المبلغ المستحق في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى ٧٥٠ مليون دولار، ٦٠ في المائة منه تقريبا مستحق لعشر دول أعضاء وهي (باكستان والهند وبنغلاديش ورواندا وجنوب أفريقيا وفرنسا ومصر ونيبال ونيجيريا والولايات المتحدة). وتغطي المدفوعات المسددة حتى شباط/فبراير ٢٠١٠ كامل تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة لجميع البعثات العاملة باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بسبب عدم كفاية النقدية في الحساب الخاص للبعثة. وتغطي الدفعات المسددة عن المعدات المملوكة للوحدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كامل النفقات بالنسبة لجميع البعثات العاملة باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بسبب عدم كفاية النقدية في الحساب الخاص لهاتين البعثتين. وتتوقف المدفوعات المتوقعة لعام ٢٠١٠ على الانتهاء في الوقت المناسب من وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، من أصل ٣٨٠ مذكرة تفاهم لجميع بعثات حفظ السلام، بلغ عدد المذكرات التي لم توضع في صيغتها النهائية بعد ٨٥ مذكرة

(٢٢ في المائة). وبطبيعة الحال، فإن مستوى المدفوعات سيتوقف أيضا على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

رابعا – الاستنتاجات

٢٨ – هناك بعض العلامات المشجعة على إحراز تقدم في الحالة المالية للمنظمة في نهاية عام ٢٠٠٩. وهناك بعض المؤشرات أيضا على استمرار هذا التقدم في عام ٢٠١٠. ومن الجدير بالذكر أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ تقل كثيرا عن المستوى الذي كانت عليه قبل عام مضى. بيد أن عددا محدودا من بعثات حفظ السلام لا يزال يعاني من نقص في النقدية. وهناك حاجة إلى الاقتراض التناقلي من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة في عام ٢٠٠٩ بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأنصبة المقررة غير المسددة تتركز إلى حد كبير فيما بين عدد قليل من الدول الأعضاء، مما يجعل النتيجة النهائية لعام ٢٠١٠ تتوقف إلى حد كبير على الإجراءات التي ستتخذها تلك الدول الأعضاء ذاتها.

٢٩ – ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين ولعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وهي: الاتحاد الروسي، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، بلغاريا، بوركينا فاسو، جنوب أفريقيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كازاخستان، كندا، لاتفيا، ليختنشتاين، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الدانمرك وجورجيا وكرواتيا بتسديد أنصبتها المقررة بالكامل منذ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتحث الدول الأخرى على أن تحذو حذو هذه البلدان.

٣٠ – وتعتمد السلامة المالية للمنظمة، كما كانت عليه الحال دوما، على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي وقتها. ولا تزال الأمانة العامة ملتزمة التزاما تاما بالعمل مع الدول الأعضاء من أجل تيسير التوصل إلى هذا الهدف. وبناء عليه، فقد تم إطلاق موقع على شبكة الإنترنت من أجل إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للاطلاع على المعلومات المتعلقة بحالة الاشتراكات. وما فتئت التقارير عن حالة الاشتراكات تصدر منذ عام ١٩٧٦ وفقا لمقرر الجمعية العامة الذي اتخذته في جلستها العامة ٢٤٤٤، بأن يوفر الأمين العام للدول الأعضاء، كل سنتين، معلومات عن كل دولة من الدول الأعضاء بشأن مبالغ الأنصبة المقررة

والمبالغ المسددة والمستحقة للميزانية العادية وعن العمليات المستمرة التي تفرض بشأنها أنصبة خاصة. وكانت تصدر تقارير نصف سنوية عن حالة الاشتراكات أثناء الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦، وتقارير ربعية في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، وتقارير شهرية من عام ١٩٨٩ وحتى الآن.

٣١ - ومع ازدياد عدد الصناديق التي تغطيها الأنصبة المقررة والزيادة في عضوية الأمم المتحدة، زاد حجم النموذج الموحد للتقارير من ٢٠ صفحة كانت تصدر كل ثلاثة أشهر في عام ١٩٧٦ إلى أكثر من ٢٠٠ صفحة تصدر حاليا شهريا. ولكي يدار النطاق الحالي للمعلومات الواردة ولكفالة إتاحة المعلومات عن حالة الاشتراكات للدول الأعضاء بطريقة شاملة ومفيدة وفي الوقت المناسب، تتاح على موقع شبكي على الإنترنت معلومات عن حالة الاشتراكات وتستكمل بالاستناد إلى المبالغ المقبوضة يوميا.

٣٢ - ومع إطلاق الموقع الشبكي، ستتاح المعلومات عن حالة الاشتراكات بسرعة أكبر، بما أنها ستستكمل يوميا، بدلا من إتاحتها فقط بعد صدور تقرير شهري. ولن يقتصر الأمر على إتاحة المعلومات نفسها التي سترد في التقارير الشهرية، بل ستكون هناك تقارير مالية أخرى على مختلف مستويات التجميع. وستقدم سائر المعلومات على الإنترنت بطريقة تتسم بكفاءة أكبر مقارنة بتكاليف إصدار أكثر من ٤٠٠ ٢ صفحة سنويا من التقارير الشهرية الموحدة في شكلها المطبوع.